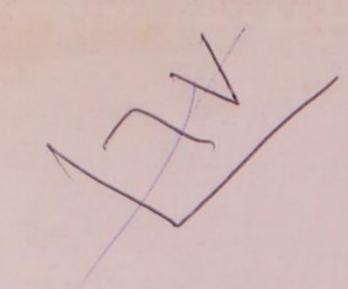




WILL



جَامِعَةُ الْقَاهِرَةُ كُلِّيةً دَارِ الْعَلُومِ كُلِّيةً دَارِ الْعَلُومِ قَسِمُ الشَّرِيْعَةِ الْإِسْلَامِيَّة.

« الْوَفَاءُ الْاخْتِيَارِيّ بِالدّيون »

دراسة فقهية ، مقارنة بالقانون المدنى «المصرى» (الم

91-

رسالة دكتوراه إعداد الطالب رمضان الدسنين جمعة

إشراف إسراف أ.د. إسماعيل سالم عبدالعال - أ.د. محمد أحمد عبدالهادى سراج .



بسم الله الرحمين الرحيم

« رَبْنَا آتِنَا مِن لَحَنْكَ رَحْمَةً ، وَلَهَى النَّا مِن أَمْرِنَا رَشَحَا » الكهف / من الآية رقم (١٠) الكهف الكية رقم (١٠) « صدق اللَّهُ الْعَظِيمُ »

يقول ابن القيم:

«إن الشريعة مبناها وأساسُها على الدِكَم ، و مصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهي عدل كلّها ، ورحمة ، كلّها ، و مصالح كلّها ، فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور ، ومن الرّحمة إلى فحد الم فحد المصلحة إلى المغسدة ، ومن الحكمة إلى العبن ، فليست من الشريعة وإن أدْخلت فيها الحكمة إلى العبن ، فليست من الشريعة وإن أدْخلت فيها بالتّاويل »

اعلام الموقعين عن رب العالمين جـ٣ ص مكتبة ابن تيمية - بدون تاريخ طبعة في اربعة اجزاء .

الإهداء

الى كل الذين آزرونى .. واستنهضوا همتى .. وقد كبر سنى .. ووَهَنَ الْعَظُمُ منى .. وأي الْعَظُمُ منى .. الله وفية .. وأبنائى الأعزاء .. الله مشايخى .. وأساتذتي .. وإخوانى .. اليهم جميعاً أهدى هذا البحث .. عرفانا بحقيهم .. وقياما بواجبهم .

الباحث

مقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستهديه . . ونستغفره ونتوب إليه من شرور انفسنا وسيئات أعمالنا ، ونصلى ونسلم على خير أنبيائه ورسله . سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد

فإن هذه المقدمة بين يدى البحث يعالج فيها النقاط التالية :

أولا: بيان المراد بالعنوان.

ثانيا: دوافع اختيار هذا الموضوع

ثالثا: بيان المنهج وطريقة العرض.

أولا: بيان المراد بالعنوان.

إن كلمة «الوفاء» تعنى : أداء الدين أداء صحيحا وكاملاً ، لأن كلمة الوفاء فى اللغة تعنى عدم الغدر « يُقال : وَفَى بِعَهْده وأوْفَى بمعنى . . وَفَيْتٌ بالعهد وأوْفَيْتٌ به سواء . . . فمن قال : وَفَى فإنه يقول تَمَّ ، كقولك وَفَى لنا فلان ، أى تَمَّ لنا قوله ولم يغدر . . . ، ومن قال أوْفَى فمعناه أوفانى حقَّه أى أمَّه ولم ينقص منه شيئا» (١) أما كلمة « الاختيارى » فإنها تعنى الصدور عن إرادة مختارة غير مضطرة ،

ويتحقّق ذلك بأن يكون أمام الإرادة عدد من البدائل ، فتختار وتصطفى الأخير والأفضل .

يقول الفراء في قوله تعالى: « وربك يخلق ما يشاء ويختار» (٢) أى ليس لهم أن يختاروا على الله . يُقال : الخيرة والخيرة أن كل ذلك لما تختاره ، والاختيار ، الاصطفاء ، وكذلك التخيير» (٣) .

أما «الديون» التي هي محل بحثنا فهي الديون الثابتة أو المستقرَّة في اصطلاح الفقه

⁽۱) لسان العرب لابن منظور - دار صادر بيروت - طبعة في خمسة عشر جزءاً - بدون تاريخ. جـ١٥ صـ١٥ - مادة : وَفي .

⁽٢) القصص من الآية / ٦٨ . (٣) لسان العرب جـ٤ صـ٢٦٦ - مادة : خير.

رابعا: الفهرست العام

الصفحة	المضه
٣	كامة لاب القب
٤	الاحداء
0	
17	· مقدمه
17	
14	- الفصل الأول: الدين ومصادره
1 4	. المبحث الأول: تعريف الدين
	- الدين في اللغة
17	- الدَّين والدِّين
14	-الدين في الفقه الإسلامي
77	- الدين في القانون
۲۳	- مقارنة بين الدين الصحيح والدين غير الصحيح في الفقه
	الإسلامي من ناحية والدين المدنى والدين الطبيعي في
	القانون من ناحية أخرى
	- المحث الثاني
77	مفاهم
77	
YY	١- الالتزام الدارا الدارا الدارات المارات الما
79	٢- الحق الشخصى والحق العينى مقارنا بالدين والعين
٣٢	٣- ماهية المال الذي يثبت في الذمّة
~~	 - هل في القانون مال غير متقوم ؟
0	- هل المنافع مال ؟
0	- هل الحقوق في الفقه الإسلامي من الأموال؟
	- القيمي والمثلى
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	٤- مفهوم الذمة
	- المحث الثالث
۲	مصادر الدين

الصفحة	11
٤٣	الموصوع
٤٣	ا- في الفقة الإسلامي
٤٤	أولا: الشرع
5.0	١- الصداق
64	- متى يثبت دين الصداق في الذمّة ؟
44	٢- نفقة الزوجة والأقارب
2	- مقارنة بين نفقة الزوجة ونفقة الأقارب
0	ثانيا: المقد
0 1	١- عقد البيع
O T	- عقد البيع المطلق
٥٣	بيع السلم
٥٨	- الأجل في السلم
09	- هل تصلح المنافع أن تكون رأس مال في السلم أو مسلما
	Sai
٦	- ب و الم ف
٦٣	بيح ، حرد القرض
٦٨	القان القان التالية ال
٧	- محل القرص -
٧٢	- الشرط في الفرض
Ma	٢- عقد الإجارة
٧٦	- هل يصح أن تكون المنفعة أجرة في الإجارة ؟
144	- هل الإجارة على حارف القياس ،
	الله المعلى
	- هل تصمن است -
	رابعاً: الفعل النافع
	- دفع غير المستحق
4.0	- الفضالة
	ب- مصادر الدين في القانون

صفحة	المضوع
9.	، لا : نص القانون
91	انا الوقد
90	الثا: العمل غير المشروع المسئولية التقصيرية
97	الما الافال الافال الما الما الما الما ا
94	رابعا : الإ تراء بار سبب
91	- دفع غير المستحق
114	- الفضالة
	ج مقارنة بين مصادر الدين في الفقه الإسلامي والقانون
1.0	الفصل الثاني
1. V	طرفا الوفاء المعامدة العفاء المعامدة العفاء
1.4	المنحد الدول : حرو حرو حرو المناس
1	أ- في الفقه الإسلامي
	١- الولاية على الشيء محل الوفاء
	- الفضولي
	٧- أهلية التصرُّف في الشيء محل الوفاء
117	ب- شروط صحة الوفاء في القانون
114	ح المقارنة
17.	- المبحث الثاني : من يقوم بالوفاء
14.	أ- في الفقه الإسلامي
14.	١- الموفى المدين أو نائبه
171	٢- الموفى شخص له مصلحة في الوفاء
174	٣- المونى أجنبي عن الدين
177	ب- من يقوم بالوفاء في القانون
177	ب- من يقوم بالوقاء في المقانون ١- الموفى هو المدين أو نائبه
177	
YY	٢- الموفى شخص له مصلحة في الوفاء
79	٣- الموفى أجنبي لا مصلحة له في الوفاء
	ح - المقارنة

الصفحة	0.5.11
141	- المبحث الثالث: الوفاء مع الرجوع أو الحلول
171	أ- في الفقه الإسلامي
121	١- في الفقة الإسلامي
1 44	٢- المدين ليس لديه أهلية أداء
1 47	
121	- مقدار ما يرجع به الموفى على المدين
184	- الوفاء مع الحلول
121	ب- الوفاء مع الرجوع أو الحلول في القانون
1 2 9	١- الدعوى الشخصية
1 2 9	٧- دعوى الحلول
169	مصدر الحلول
4 . W	- الحلول القانوني
	- الحلول الاتفاقى
107	- التكييف القانوني للوفاء مع الحلول
177	ج - المقارنة
177	- المبحث الرابع دالموفى له ، والوفاء بإرادة الموفى وحدة
	أ- في الفقه الإسلامي
172	١- الوفاء باتفاق الموفى مع الموفّى له
1 4 1	٧- الوفاء بإرادة المدين وحده
1 1/	س- الم في له والوفاء بإرادة الموفي وحده - في القانون
1 V 1	١- الوفاء باتفاق بين الموفى والموفى له
1 1 1	٢- الوفاء بإرادة المدين المنفردة
A B 4 B 4	- مرحلة الإعذار ····································
V WINDOWS	- مرحلة العرض الحقيقي
	- مرحلة الإيداع
1 1 0	ح - المقارنة

1 / /	الفصا الثالث: الوفاء بالدين

سفحة	المضم
14	المبحث الأول: محل الوفاء
14	
14	
141	,
141	١- الوفاء بمثل المستحق
141	- الحارف في القيميات
19.	- هل يمكن رد مال القرض عينه ؟
194	٢- الوفاء بكامل المستحق أو «بالقدر المستحق»
Y.1	- هل لانخفاض قيمة العملة أو ارتفاعها الرعبة الوقاء .
7.7	- كيفية الوفاء إذا تعدُّد غرماء المدين أو تعدُّدت الديون
7.7	ب- محل الوفاء في القانون
Y . A	١- الوفاء بنفس المستحق
71.	- هل يتأثر الوفاء بانخفاض فيمه العمله وارتفاعها
711	٧- الوفاء بكامل المستحق (مبدأ عدم تجزئة الوفاء)
	٣- تعيين محل الوفاء عند تعدُّد الديون
710	ج - المقارنة
111	المبحث الثاني: زمن الوفاء
777	أ- في الفقه الإسلامي
777	١- متى يلزم الوفاء ؟
24.	٧- العرف مُعَيِّنُ لزمن الوفاء
747	٣- الأجل في القرض والسلم
747	- القرض
777	
749	٤- الوفاء قبل زمن الوفاء أو بعده
YE.	
455	- الوقاء قبل رمن الوقاء
727	- الوفاء بعد زمن الوفاء
	- التراضي على تعجيل الدين مع الحيطية

صفحة	الدضوع
450	- ضابط الربا المحرّم في هذه المعاملات
40.	٥- هل يحل الأجل بموت المدين ؟
707	
707	
77.	
772	
772	أ- في الفقد الإسلامي
772	ا - في الفقة أو سارتني
772	- مان الوقاء معان الوقاء شرط في صحة المداينة؟ - هل تعيين مكان الوقاء شرط في صحة المداينة؟
777	
TYE	- هل يلزم الوفاء في المكان الذي تعين ؟ - هل يلزم الوفاء في المكان الذي تعين ؟ - هل يلزم الوفاء في المكان الذي تعين ؟
779	- اشتراط وفاء القرض في غير موضع العقد «السفتجة»
717	- 051 - 1
711	٣- إتبات الوقاء
744	ب- مكان الوفاء ونفقاته وإثباته في القانون
44.	١- مكان الوفاء
44	٧- نفقات الوفاء
797	٣- إثبات الوفاء
Y4 Y	ج- المقارنة
792	١- مكان الوفاء
	٢- نفقات الوفاء
798	٣- إثبات الوفاء
797	الباب الثاني" مقابل الوفاء " الباب الثاني " مقابل الوفاء " الباب الباب الثاني " مقابل الوفاء " الباب الباب الثاني " الباب الثاني " الباب الب
797	- الفصل الأول: الوفاء بعوض «بمقابل»
791	- عهيد
799	- المحث الاول: اركان الوفاء بعوض

لصفحة	الموضوع
444	- في الفقه الإسلامي
4.1	- دين غير المسلم
414	- دين السلم
441	ب- أركان الوفاء بعوض في القانون
441	١- الاتفاق على الاستعاضة عن محل الوفاء الأصلى
444	٢- تنفيذ الاتفاق بنقل الملكية فعلاً إلى الدائن
445	ج المقارنة
277	- المبحث الثاني : التكييف الفقمي والقانوني للوفاء بعوض
TTA	أ- في الفقه الإسلامي
441	ب- التكييف القانوني للوفاء بعوض
445	ج - المقارنة
447	- المبحث الثالث: راثر الوفاء بعوض،
441	أ- في الفقه الإسلامي
444	ب- أثر الوفاء بعوض في القانون
451	ج - المقارنة
	- الفصل الثاني :
454	الوفاء عن طريق حوالة الدين
٣٤٤	- عهد
TEA	- المبحث الاول: صحة انعقاد الحوالة ونفاذها
454	أ- في الفقه الإسلامي
TEA	- تعريف الحوالة
TEA	- حكيها
WE9 .	- هل الحوالة بيع ؟
404	- انعقاد الحوالة ونفاذها
TOY	١- أطراف الحوالة
TOA	in: 1 1 1 Y
	١ - وجود ديدي

الصفحة	الموضوع
47.	- ما شروط الدين المحال به والدين المحال عليه ؟
475	ب- صحة انعقاد الحوالة ونفاذها في القانون
274	- الحوالة باتفاق بين الدائن والمحال عليه
419	- هل يشترط لانعقاد الحوالة أو نفاذها وجود دينين ؟
44.	ج - المقارنة
274	- المبحث الثاني : آثار حوالة الدين
274	أ- في الفقه الإسلامي
274	١- العلاقة بين المحيل والدائن
TVA	- لماذا قالت الحنفية برجوع المحال عليه على المحيل ؟
440	٢- العلاقة بين المحيل والمحال عليه
444	٣- العلاقة بين الدائن والمحال عليه
44.	- الد ن وع
491	- الاستفادة من التأمينات
490	- براءة المحال عليه
444	ب- آثار حوالة الدين في القانون
444	١- العلاقة بن المحيل والدائن
444	- براءة ذمة المدين الأصلى نحو الدائن
444	- ضمان المدين الأصلى ليسار المحال عليه
499	٢- علاقة المدين الأصلى بالمحال عليه
499	- حالة الحوالة غير النافذة في حق الدائن
٤	- حالة الحوالة النافذة في حق الدائن
٤٠٢ .	٣- العلاقة بين الدائن والمحال عليه
٤٠٤ .	- الدفوع
٤٠٦	- التأمينات والضمانات
£. V	- براءة ذمة المحال عليه
٤.٩	ح - المقارنة

الصفحة	الموضوع
٤.9	- هل الحوالة وفاء ؟
214	- هل عرف الفقه الإسلامي حوالة الدين ؟
	- الفصل الثالث
EIV	الوفاء عن طريق المقاصة
EIA	- تمهيد
EIA	- تعريف المقاصة
٤٢.	- مصدر المقاصة
	المبحث الاول
240	المقاصة الجبرية والطلبية مقارنة بالمقاصة القانونية والقضائية
240	أ- في الفقه الإسلامي
٤٣.	شروط المقاصة الجبرية
٤٣.	- تلاقى الدينين
٤٣.	- قاثل الدينين
٤٣٦	- انتفاء الضرر
٤٣٨	- ألا يترتب على وقوع المقاصة محظور دينى
٤٣٩	- المقاصة الطلبية الجبرية
EEY	٢- المقاصة القانونيّة القضائية في القانون
٤٤٢	١- المقاصة القانونية
٤٤٣	شروط المقاصة القانونية
224	- وجود دينين متقابلين
٤٤٤	- قاثل الدينين في المحل
٤٤٤	- صلاحية كل من الدينين للمطالبة القضائية
٤٤٤	- خلو الدينين من النزاع
٤٤٥	- استحقاق الدينين للأداء
٤٤٥	- قابلية الدينين للحجز
٤٤٦ .	٧ - القامة القضائية

الصفح	الموضوع
44V	الغارنة
	;3000
EOV	لمقاصة الاتفاقية وآثارها
EOV	- i bi li bi li
271	١- آثار المقاصة الاتفاقية
270	ب- المقاصة الاتفاقية وآثارها في القانون
270	١- المقاصة الاتفاقية
277	٢- آثار المقاصة الاتفاقية
٤٧.	ج- المقارنة
	المبحث الثالث
274	لمقاصة التي لا تجوز المستسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسسس
244	أ- في الفقه الإسلامي
٤٧٤	- عدم التقابض بالمجلس في الصرف
٤٨.	- الافتراق قبل قبض رأس السلم
٤٨٦	- التصرف في المسلم فيه قبل قبضه
٤٨٨	- الاستعاضة عن رأس مال السلم بعد الإقالة
٤٨٩	- شبهة الربا وسد الذرائع
294	المقاصة عند المالكية
297	ب- المقاصة التي لا تجوز في القانون
299	ج- المقارنة
0. £	- الخاتمة
077	- الملخص بالإنجليزية
071	- فهرس الآيات القرآنية
٥٣٦	- فهرس الأحاديث
٥٤.	- فهرس المراجع ····································
001	حفر المضمات حادث

